

Distr.: General  
23 August 2018  
Arabic  
Original: English

## الجمعية العامة



الدورة الثالثة والسبعون

البند ١١٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت\*

انتخابات لملء الشواغر في الأجهزة الفرعية  
وانتخابات أخرى: انتخاب أعضاء في مجلس  
حقوق الإنسان

مذكرة شفوية مؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨ موجهة إلى رئيس الجمعية  
العامة من البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة

تهدي البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة تحياتها إلى رئيس الجمعية العامة وتشرف بأن  
تشير إلى ترشح النمسا لعضوية مجلس حقوق الإنسان للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ في الانتخابات التي  
ستجرى خلال الدورة الثالثة والسبعين.

وعملا بأحكام قرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تشرف البعثة الدائمة كذلك بأن تحيل طيه  
التعهدات والالتزامات الطوعية التي تؤكد بها من جديد أن تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها من  
الأولويات الرئيسية للسياسة الخارجية للنمسا (انظر المرفق).

وترجو البعثة الدائمة ممتنة تعميم هذه المذكرة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة  
في إطار البند ١١٧ (د) من جدول الأعمال المؤقت.



## مرفق المذكرة الشفوية المؤرخة ٢٢ آب/أغسطس ٢٠١٨ الموجهة إلى رئيس الجمعية العامة من البعثة الدائمة للنمسا لدى الأمم المتحدة

ترشح النمسا لعضوية مجلس حقوق الإنسان، ٢٠١٩-٢٠٢١

التعهدات والالتزامات الطوعية عملاً بقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠

### أولاً - بناء الجسور من أجل حقوق الإنسان

١ - النمسا ملتزمة تماماً بالاحترام الكامل لحقوق الإنسان على الصعيدين الوطني والدولي. وتسترشد السياسات النمساوية بالمساوية باقتناع راسخ مفاده أن حقوق الإنسان عالمية وغير قابلة للتجزئة ومتشابكة ويعزز كل منها الآخر. والنمسا مقتنعة بأن تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان على نطاق العالم يجب أن يتيسر من خلال الشراكة والحوار مع كافة الأطراف الفاعلة المعنية. فأكبر التحديات في عصرنا - التي تتراوح بين حماية حرية وسائط الإعلام وإدارة حركات النزوح الكبرى للاجئين والمهاجرين - لا يمكن التغلب عليها إلا من خلال آليات متعددة الأطراف فعالة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي وبالتعاون مع النظام الدولي لحقوق الإنسان.

٢ - ولقد دأبت النمسا منذ أمد بعيد على الالتزام بتطوير وتعزيز الحماية الدولية لحقوق الإنسان في إطار الأمم المتحدة. ولطالما تمحورت أنشطة النمسا داخل المجتمع الدولي حول حيادها السياسي وتقاليدها الراسخة المتمثلة في بناء الجسور عبر الحدود الثقافية والإثنية والعقائدية والدينية. ومن هذا المنطلق، استضافت النمسا المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا عام ١٩٩٣، إلى جانب عدد من أنشطة المتابعة. وخلال تولي رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا في عام ٢٠١٧، ركزت النمسا على مكافحة النزعات الأصولية والتطرف، ومعالجة جوانب حاسمة الأهمية من قبيل حرية الدين وحرية التجمع، وحرية التعبير وسلامة الصحفيين، والمساواة بين الجنسين، وحماية الأقليات، والتصدي لخطاب الكراهية وأمن الفضاء الإلكتروني، بغية الدفع قدماً بمناقشة هذه المسائل. وعلاوة على ذلك، ساهمت النمسا بشكل استباقي في تعزيز حقوق الإنسان داخل الأمم المتحدة بوصفها رئيسة لجنة التنمية الاجتماعية في دورتها الخامسة والخمسين ورئيسة لجنة الإعلام عام ٢٠١٧، وكذلك من خلال الاضطلاع بدورها كميسرة للمفاوضات بشأن الإعلان السياسي للمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة.

٣ - ويؤدي مجلس حقوق الإنسان دوراً قيادياً في تطوير وتعزيز حماية حقوق الإنسان على نطاق العالم. وفي هذا الصدد، قررت النمسا أن تعلن ترشحها لعضوية المجلس للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. وتفخر النمسا بأن تعلن أنها قد نفذت أساساً التعهدات والالتزامات المتصلة بترشحها لعضوية المجلس للفترة ٢٠١١-٢٠١٤. وسعياً إلى اختيار أعضاء المجلس بأكبر قدر ممكن من الشفافية، ووفقاً لقرار الجمعية العامة ٢٥١/٦٠، تقدم النمسا أدناه تعهداتها والتزاماتها الجديدة.

## ثانياً - التعاون الدولي

- ٤ - النمسا ملتزمة بالتعاون الدولي الذي يتسم بالانفتاح والشفافية والطابع الأقليمي وستظل بمثابة مكان للحوار والتعاون في سبيل تعزيز حقوق الإنسان.
- ٥ - ولقد أظهرت النمسا مرارا تمسكها بالنظام الدولي لحقوق الإنسان وشاركت في عضوية المجلس للمرة الأولى في الفترة الممتدة من عام ٢٠١١ إلى عام ٢٠١٤. وستكثف النمسا التزامها، مع تجديد عضويتها في المجلس، وتساهم في تنفيذ ولاية المجلس تنفيذًا تامًا. وتؤكد النمسا من جديد هدفها المتمثل في تفعيل أعمال المجلس وتدعم الجهود الرامية إلى مواصلة تعزيز المجلس بطريقة شفافة وبالتعاون مع جميع الدول الأعضاء.
- ٦ - ويظل إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣ بالغ الأهمية للحماية الدولية لحقوق الإنسان ولقد شكل أساسا لإنشاء مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان (المفوضية). ولا تزال النمسا عازمة على دعم استقلالية المفوضية، وستواصل وتكثف تعاونها المستمر مع هذه المفوضية ودعمها لها.
- ٧ - وتتعاون النمسا تعاونًا تامًا مع جميع الآليات الدولية والإقليمية لرصد حقوق الإنسان وتفي بالتزاماتها بتقديم التقارير الدورية. ولقد وجهت دعوة عامة إلى جميع المقررات والمقررين الخاصين والآليات الأخرى لحقوق الإنسان لزيارة النمسا وستواصل دعم عملهم الحيوي وعمل هيئات معاهدات حقوق الإنسان. وترتكز النمسا بشدة على الاستعراض الدوري الشامل. وهي تقوم حاليًا بتنفيذ التوصيات المعتمدة خلال الجولة الثانية من الاستعراض الدوري الشامل، وستقدم إلى المجلس تقريرًا مؤقتًا بهذا الشأن. وسيجري إعداد التقرير عن الجولة الثالثة من الاستعراض الدوري الشامل، مثلما جرى مع الاستعراضات السابقة، وفق إجراءات تتسم بالشفافية مع إشراك المجتمع المدني.
- ٨ - وستستمر النمسا، تماشيا مع تقاليد العريقة، في بناء الجسور لتطوير وتعزيز النظام الدولي لحماية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات. وستستخدم خبراتها للنهوض بالتعاون الأقليمي بانفتاح وشفافية وللإسهام في فهم المسؤولية المشتركة لأعضاء المجلس عن تطوير وتعزيز الحماية الدولية لحقوق الإنسان. وتسلم النمسا بالمساهمة الهامة للمجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان وفي أعمال منظومة حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، وستواصل تعاونها مع المجتمع المدني ودعمه على الصعيدين الوطني والدولي. وتحقيقًا لهذا الغرض، ستواصل النمسا أيضًا بوضوح مناهضة الأعمال الانتقامية ضد المدافعات والمدافعين عن حقوق الإنسان.
- ٩ - وأولا وقبل كل شيء، ستظل النمسا ملتزمة بأولوياتها الراهنة في مجال حقوق الإنسان. وفي مجلس الأمن والجمعية العامة، ستواصل النمسا بحمة دعم المبادرات الرامية إلى تعزيز حقوق الأقليات، وحرية التعبير وسلامة الصحفيين، وحقوق الإنسان للمشردين داخليا وحقوق الإنسان في مجال إقامة العدل. والنمسا عازمة على تكثيف التعاون الأقليمي لمتابعة هذه المبادرات.
- ١٠ - وستواصل النمسا تعاونها من أجل تعزيز حقوق المرأة والطفل والأشخاص ذوي الإعاقة، وسيادة القانون، وتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان، ومكافحة الاتجار بالأشخاص والعنصرية والتمييز. كما أن إلغاء عقوبة الإعدام في العالم لا يزال من أولويات السياسة الخارجية للنمسا.

١١ - ويتمثل أحد أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في النهوض بمجتمعات سلمية وشاملة للجميع. ويندرج هذا الهدف في صلب التعاون الإنمائي النمساوي، الذي تدعم النمسا من خلاله الشركاء في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية وجنوب شرق أوروبا وأوروبا الشرقية في مساعيهم لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والديمقراطية المستدامة وفي تعزيز سيادة القانون. وتتمسك النمسا في مجال التعاون الإنمائي بالنهج القائم على حقوق الإنسان، الذي ينفذ باعتباره مبدأ توجيهيا في برامجها ومشروعاتها الدولية، وكذلك في الحوار السياسي، مع التركيز على المعونة الإنسانية، ومكافحة الفقر، والتعاون في مجال الهجرة والمساواة بين الجنسين، وحقوق الطفل والأشخاص ذوي الإعاقة. ويتجسد ذلك من خلال البرامج والمشاريع المحددة في مجال التعاون الثنائي، إضافة إلى الدعم المقدم لمؤسسات من قبيل مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، ومفوضية الأمم المتحدة للاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة. وستواصل النمسا زيادة تعزيز هذه الجهود.

١٢ - وفي الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، مثل مجلس أوروبا ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، تقوم سياسة حقوق الإنسان التي تنتهجها النمسا على مبادئ الشراكة والموضوعية والتعددية. وتتمحور جهود النمسا حول الحوار مع جميع الجهات صاحبة المصلحة وتهدف إلى حلول للمشاكل قائمة على الشراكة، بهدف التغلب على الخلافات، وتحسين حماية حقوق الإنسان في العالم أجمع، وتعزيز التغيير الإيجابي في حياة الناس. وفي إطار الاتحاد الأوروبي، تدعو النمسا إلى اتباع سياسة متسقة في مجال حقوق الإنسان داخل الاتحاد.

١٣ - وتتمتع النمسا بتقاليد عريقة وناجحة في مجال الحوار بين الثقافات والأديان. وفي أنشطة الحوار، ينصب الاهتمام بشدة على تعزيز دور المرأة وإدماج الشباب. وتولى أولوية قصوى للمسائل المتعلقة بالتعددية الاجتماعية والثقافية والدينية، وبناء الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك حرية الدين. وستواصل النمسا تكثيف جهودها لتعزيز الحوار بين الثقافات وحرية الدين.

### ثالثا - التزام النمسا بحماية حقوق الإنسان

١٤ - النمسا ملتزمة بتعزيز سياسة حقوق الإنسان التي تكفل احترام حقوق الإنسان وحمايتها وإعمالها على الصعيد الوطني أيضا. ولقد صدقت على جميع المعاهدات الدولية الرئيسية لحقوق الإنسان ونفذتها. وفي النمسا، تتمتع الاتفاقية الأوروبية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية بمركز القانون الدستوري، والإجراءات التي تتخذها الدولة ومحكمها وسلطاتها الإدارية المباشرة تسترشد مباشرة بالولاية القضائية للمحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، فإن الحقوق المكفولة بموجب ميثاق الاتحاد الأوروبي للحقوق الأساسية تستخدم لتقييم النمسا بشأن مسألة حقوق الإنسان ضمن نطاق قانون الاتحاد الأوروبي.

١٥ - كما تفهم النمسا ضمان حقوق الإنسان وحمايتها باعتبارها عملية دينامية يجب تطويرها باستمرار نظرا إلى المستوى الدائم التغير للوعي الاجتماعي. وستواصل تحسين تهيئة الظروف الإطارية من أجل إدماج اللاجئين والمهاجرين بجملة أمور منها تقديم الدعم والمشورة، بما في ذلك بشأن الحقوق الأساسية وحقوق الإنسان. وعلى الصعيد الوطني، تعترم النمسا، في جملة أمور، اتخاذ تدابير لتوسيع نطاق

الحماية القانونية للأطفال. ولدى تنفيذ التوصية 5(2016)CM/Rec الصادرة عن لجنة وزراء مجلس أوروبا إلى الدول الأعضاء، استعانت الحكومة بخبراء مستقلين للعمل مع مختلف فئات الجهات صاحبة المصلحة واستعراض سجل البلد المتعلق بحماية حرية الإنترنت. ويجري تقييم خطة العمل الوطنية بشأن الإعاقة للفترة من ٢٠١٢ إلى ٢٠٢٠ وقد تُمدد هذه الخطة حتى عام ٢٠٣٠ استناداً إلى نتائج التقييم.

١٦ - وستقوم النمسا، لدى تنقيح مدونة قواعد السلوك الخاصة بمنع الفساد ووضع خطة عمل وطنية تستند إلى استراتيجيتها الوطنية لمكافحة الفساد، بتكليف التدابير الرامية إلى منع الفساد ومكافحته وتوسيع نطاقها من أجل الامتثال للمعايير الحالية.

١٧ - وفي النمسا، تكفل المحاكم، ولا سيما المحكمة الدستورية، احترام الحقوق الدستورية. وسيتواصل تعزيز دور المحكمة الدستورية من خلال الأخذ بالإجراء الإلزامي للقرار الأولي الذي يتعين اتباعه قبل إجراء استفتاءات ملزمة، بموجب الشروط المحددة في البرنامج الحكومي لضمان الامتثال للحقوق الأساسية، وللقانون الدولي وقانون الاتحاد الأوروبي. والحكومة ملتزمة أيضاً بمواصلة تجسيد الحقوق الناشئة عن ضمان المحاكمة العادلة في الدستور. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من الهيئات الإشرافية المستقلة ترصد تنفيذ حقوق الإنسان واحترامها على الصعيد الوطني.

١٨ - ومجلس أمين المظالم في النمسا هو المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان في البلد. وهو يعالج الشكاوى المقدمة ضد الهيئات الإدارية، بما في ذلك الانتهاكات المزعومة لحقوق الإنسان. ومنذ عام ٢٠١٢، اضطلع هذا المجلس أيضاً بأنشطة وقائية فيما يتعلق بمرافق الاحتجاز، إلى جانب لجانه المستقلة الست. وفي البرلمان، تتناول لجنة معنية بحقوق الإنسان بشكل اعتيادي مسائل حقوق الإنسان الراهنة. وستقوم النمسا بتقييم سلطاتها الأمنية الوطنية ومواصلة تطويرها وفقاً للنماذج الدولية. وسيجري وضع الحماية القانونية وفقاً لأعلى المعايير وفق النموذج الهيكلي للمجلس.

١٩ - وتركز النمسا بشكل خاص على مشاركة المجتمع المدني في تعزيز حقوق الإنسان. وبالتالي، تخوض الحكومة والسلطات حواراً مستمراً مع المجتمع المدني، وتؤمن مشاركة العديد من منظمات المجتمع المدني وخبراتها التقنية، مما يسهم بقدر كبير في أهمية العمل الذي تقوم به آليات حقوق الإنسان الوطنية والدولية.

٢٠ - وبالتعاون مع الجهات صاحبة المصلحة الوطنية والدولية، ستظل جهة الاتصال الوطنية النمساوية المعنية بالمبادئ التوجيهية لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي المتعلقة بالشركات المتعددة الجنسيات تتابع أنشطتها بشكل استباقي ومع تعزيز التركيز على حقوق الإنسان، وستواصل الاضطلاع بدور رئيسي بوصفها منبراً للحوار والتحكيم في مجال قضايا حقوق الإنسان المتصلة بالأنشطة العابرة للحدود للشركات النمساوية.